

آليات تعاظم السياسات الأوروبية مع اشكالية الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية والإفريقية

محمد صادق اسماعيل*

أستاذ التعليم العالي

مدير المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية

ملخص:

تواجه الدول الأوروبية تحديًا كبيرًا في التعامل مع الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية والإفريقية. لتعزيز التعاون الدولي، تعقد الدول الأوروبية اتفاقيات مع دول المصدر والعبور لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتحسين إدارة الحدود. تُعزز مراقبة الحدود باستخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة دوريات حرس الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تُطبق إجراءات قانونية صارمة ضد المهاجرين غير الشرعيين وشبكات التهريب. تقدم الدول الأوروبية أيضًا مساعدات تنموية لتحسين الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة للهجرة، بجانب برامج إنسانية في مناطق الأزمات للحد من دوافع الهجرة.

الكلمات الدالة: الهجرة غير الشرعية، السياسات الأوروبية، التعاون الدولي، إدارة الحدود.

Les mécanismes des politiques européennes face à la problématique de l'immigration illégale en provenance des régions arabe et africaine

Mohamed Sadek Ismail

Résumé :

Les pays européens font face à un défi majeur en matière de gestion de la migration illégale en provenance des régions arabe et africaine. Pour renforcer la coopération internationale, les pays européens signent des accords avec les pays d'origine et de transit pour lutter contre la migration illégale et améliorer la gestion des frontières. La surveillance des frontières est renforcée grâce aux technologies modernes et à l'augmentation des patrouilles de gardes-frontières. De plus, des mesures juridiques strictes sont appliquées contre les migrants illégaux et les réseaux de trafic. Les pays européens offrent également une aide

au développement pour améliorer les conditions économiques dans les pays d'origine de la migration, ainsi que des programmes humanitaires dans les zones de crise pour réduire les motivations à l'émigration.

Mots-clés : migration illégale, politiques européennes, coopération internationale, gestion des frontières.

Mechanisms of European Policies in Dealing with the Issue of Illegal Migration from the Arab and African Regions

Mohamed Sadek Ismail

Summary:

European countries face a major challenge in dealing with illegal migration from the Arab and African regions. To enhance international cooperation, European countries enter into agreements with source and transit countries to combat illegal migration and improve border management. Border surveillance is strengthened using modern technology and increased border patrols. Additionally, strict legal measures are enforced against illegal migrants and trafficking networks. European countries also provide development aid to improve economic conditions in migrant source countries, alongside humanitarian programs in crisis areas to reduce the motivations for migration.

Keywords: illegal migration, European policies, international cooperation, border management.

مقدمة:

تظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فنجد مثلاً أن نسبة المهاجرين غير

الشرعيين لا تزيد عن نسبة 4.9% من إجمالي الأيدي العاملة في الولايات المتحدة، إلا أن مشاكلهم تؤرق الأمريكيين كثيراً.⁽¹⁾

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء الهجرة غير الشرعية، ما يهدد سيادة الدول المستقبلية ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضاً للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلية، ويزداد الأمر تعقيداً في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلية، حيث يتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية.⁽²⁾

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يصبح لازماً على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945⁽³⁾، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة.⁽⁴⁾

ويوضح تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة صادر عام 2006 بعنوان "الإتجار غير المشروع بالأفراد... الاتجاهات العالمية"⁽⁵⁾ عالمية الظاهرة في ضوء اتساع نطاق أنشطة عصابات الجريمة المنظمة وعملياتها التي تقف وراء ظاهرة الإتجار بالبشر والتي غالباً ما تكون متعددة الجنسيات، وأوضح أنه لا يوجد تقريباً أي دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة. وعدد التقرير 127 دولة منشأ ORIGIN COUNTRY للأفراد المتاجر بهم، و96 دولة عبور TRANSIT COUNTRY و137 دولة مقصد DESTINATION COUNTRY، حيث يتم استغلال الأفراد المتاجر بهم في تجارة الجنس وعمالة السخرة، كما أوضح التقرير أن أكثر المناطق تأثراً بتلك التجارة هي أوروبا الشرقية وآسيا. وقدر التقرير حجم الدخل المتأتي من هذه الجرائم بين

5-7 مليارات دولار سنوياً. ويمثل التقرير أول محاولة لعمل تحليل مقارنة للأنماط العالمية لظاهرة الإتجار في الأفراد يغطي 161 دولة ومنطقة إدارية خاصة خلال الفترة من 1996 إلى 2003.

مشكلة الدراسة:

عند الحديث عن تأثير الهجرة غير الشرعية في ظل الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية والدول الإفريقية الأقل نمواً، ومعاناة المهاجرين الجدد في البلدان الأوروبية، فإن ثمة اتجاهين متعارضين في هذا الشأن، حيث يؤكد أنصار الاتجاه الأول أن الظروف والأزمات العربية هي التي دفعت بالآلاف إلى البحث عن ملاذ آمن في ظل حياة غير مستقرة ولولا هذه الأزمات ما كانت لتتفاقم تلك الظاهرة في بلدان أوروبا.

بينما يرى أنصار الاتجاه الثاني أن كافة القوانين والاعراف الدولية تسمح للأفراد بالتنقل إلى البلدان الأخرى خاصة أن تلك الدول الأوروبية بصورة أو بأخرى كانت جزءاً من المعاناة التي تحققت في بلدان عربية وإفريقية وهو أمر يفرض على تلك الدول الأوروبية أن تعدل من سياسات القمع والاضطهاد لهؤلاء الفارين بأنفسهم وذويهم إلى بلدان أخرى.

وما بين طروحات الاتجاهين تأتي اشكالية الدراسة والتي تتمثل في بلورة اشكالية الفارين إلى دول الشمال الأوروبي في ظل أزمات تهدد حياتهم وصولاً إلى انتهاكات من الجانب الآخر قد تدفعهم لمخاطر انسانية في ظل البحث عن ملاذ آمن لتستمر المعاناة من مكان إلى آخر.

1. الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومتوسطية

تطورت الهجرة غير الموثقة بدرجة كبيرة عبر المنطقة الأورومتوسطية، ولا تهم هذه القضية الدول الجنوبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسبانيا وإيطاليا واليونان فحسب) وإنما دول جنوب وشرق البحر المتوسط أيضاً، وقد تم تحديد ثلاثة أصناف للهجرة غير الموثقة إلى دول جنوب وشرق البحر المتوسط:

- العمال المهاجرين غير الموثقين: حيث أنهم لا يتناسبون مع الطلب الرسمي لليد العاملة ولا يلبون الشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل.

• اللاجئين: هم يأتون بشكل رئيسي من العراق والسودان والصومال وأرتيريا والدول المضيفة لهم هي سوريا والأردن ومصر وأحياناً لبنان، ولم يحصل معظم اللاجئين في دول جنوب وشرق البحر المتوسط على أية حماية رسمية للاجئين وإنما يبقون في دولة لجوء أولى ليتوقعوا أن يتم نقلهم إلى دولة أخرى أو يعودوا إلى بلدهم ما إن يعود الأمن إليه، ويتسبب العدد الكبير للاجئين وخاصة من العراق والسودان بمشاكل خاصة في جميع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

• المهاجرون العابرون: هؤلاء الناس متجهون إلى مناطق أكثر بعداً كأوروبا أو أمريكا الشمالية أو الخليج إلا أنهم يبقون عند المدخل لأنهم لا يملكون متطلبات ووثائق للسفر (الفيزا).

وقد أصبحت دول جنوب وشرق البحر المتوسط لدرجة كبير دول عبور وهجرة، وتظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير موثق⁽⁶⁾، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول إلى أوروبا ويفشلون (إما بسبب عدم تقديم فيزا قانونية أو بسبب المحاولات الفاشلة للدخول سراً) فإنهم يجدون عملاً ويبقون في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويشكل هذا التطور عدداً متزايداً من المهاجرين غير الموثقين في هذه الدول مما يثقلها بشكل كبير حيث أنه يبقى الأجور منخفضة جداً ويزيد معدل البطالة المرتفع أصلاً في أسواق العمل المحلية ويحفز هجرة الأيدي العاملة الداخلية إلى الاتحاد الأوروبي.

1. الوضع الاقتصادي والتأثير على التوظيف في دول جنوب وشرق البحر المتوسط

تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة متعددة، فعلى المستوى العالمي أثرت الأزمة اقتصادياً في تحويل المهاجرين للنقود، ووفقاً للبنك الدولي وصل تدفق الحوالات النقدية المسجلة رسمياً إلى الدول النامية إلى 316 مليار دولار عام 2009، ويشكل ذلك انخفاضاً بقيمة 6% عن 336 مليار دولار في عام 2008.

وعلى المستوى الأوروبي أدت الظروف الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي إلى ارتفاع في نسبة البطالة وبالتالي إلى انخفاض في الانفتاح للعمال المهاجرين قليلي المهارة، وسينقص ذلك بالضرورة تدفق الهجرة من الاتحاد الأوروبي وبالتالي انخفاض الفرص للمهاجرين النظاميين، كما أنها ستؤدي إلى خفض الاستهلاك وتقليل النفقات في الدولة المضيفة، كما ينبغي مراعاة العواقب

السياسية والاجتماعية للأزمة، فقد ظهر تزايد في الخوف من الغرباء والعنصرية في معظم الدول المضيفة للمهاجرين. وقد أثر التقدم الاقتصادي في المنطقة الأوروبية متوسطة خلال العقد الماضي بشكل غير متساوٍ في عدد السكان الكلي، فقد استمرت المعدلات المرتفعة للبطالة خلال الفترة وخاصة بين العمال الشباب وغذت تدفق الهجرة المستمر من المنطقة، وقد اتضحت الطبيعة البنوية لمشكلة البطالة وبالتالي تحولها الممكن إلى هجرة في موجة التغير السياسي في جنوب البحر المتوسط عام 2011.

وأشار التحليل الذي أجرته المفوضية الأوروبية⁽⁷⁾ بدقة إلى الشكوك حول تكامل اليد العاملة للشباب في المستقبل، وقد ذكرت أنه سيكون هناك حاجة لأكثر من 15 مليون وظيفة إضافية في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، ويزداد ذلك ليصل إلى 30 حتى 60% مما قد تشكل خلال التوسع الاقتصادي من عام 2002 حتى 2007، وهذه الحاجات هامة جداً بحيث أن هناك احتمال لحدوث توتر في البنية الاجتماعية في حال عدم تلبيتها، وبشكل معاكس فإن البطالة في هذه الدول تزداد حسب مستوى التعليم، لذا فإنه بالإضافة إلى تحدي إيجاد الوظائف فإن من الضروري إيجاد وظائف مرتبطة بتزايد عدد الخريجين في المنطقة، ويجعل ذلك إدارة سوق العمل تحدياً للحكومات، كما أنه يؤثر بشكل كبير على تماسك المنطقة والاستقرار الاجتماعي وقد يؤدي إلى ازدياد في ضغط الهجرة.

2. أثر الثورات العربية على منطقة المتوسط

أدت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام 2011 وشكلت جزءاً مما يعرف الآن باسم "ربيع الثورات العربية" إلى العديد من العواقب ومنها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من العمليات الديمقراطية والمؤسساتية. كما أنها بداية وحشد للصراع المسلح.

وأدى عدم الاستقرار السياسي الأولي وفي أشد الحالات الصراع المسلح والقمع السياسي المرتبط بعمليات التغيير إلى حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة

في ليبيا وتونس ومصر هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع، وهي ليست أزمات إنسانية ملحة وشديدة فحسب وإنما أثرت هذه الأحداث أيضاً اقتصادياً واجتماعياً في ظروف العمل والمعيشة لجزء كبير من السكان، وقد كان الكثير من هؤلاء الناس يعيشون في أوضاع معرضة لتدهور اقتصادي شديد (45% من 80 مليون مصري يعيشون تحت حد الفقر) في سياق أزمة اقتصادية ومالية عالمية متوسعة، كما أن عدم الاستقرار الذي جاء مع عمليات التغير السياسي والركود الاقتصادي خلال عام 2011 قد انعكس سلباً في التوظيف.

وقد أدى كل ذلك إلى ضغط كبير على تدفق الهجرة في المنطقة ضمن دول جنوب وشرق البحر المتوسط ونحو دول الاتحاد الأوروبي مع وصول جماعي للمهاجرين ومعظمهم من تونس إلى سواحل لامبيدوسا بحوالي 5000 شخص خلال بضعة أيام من شهر فبراير/شباط، وقد شكلت هذه التحركات أحياناً توتراً في الدول المضيفة التي تدعو لتحكم أكثر بالحدود بالتعاون مع وكالة الحدود الخارجية (FRONTEX)، كما أن الصراع الليبي قد شرد أكثر من نصف مليون شخص سافر أكثرهم إلى مصر وتونس بالإضافة إلى الجزائر والنيجر وتشاد، وفي شهر مارس/آذار زاد التدخل العسكري للأمم المتحدة الهروب نحو مصر والذي شمل 2000 إلى 3000 شخص في اليوم، وهناك أشخاص يتجهون إلى هذه الدول المجاورة أكثر مما يمكن أن تستوعب وقد أدى ذلك إلى أزمة إنسانية في المغرب مما يتطلب تدخل الدول الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي.

إن هذه الأحداث والعمليات ذات أهمية خاصة حيث أنها تعبر عن الرغبة بالحرية والديمقراطية بين المجتمعات في العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وينبغي تحليل عواقبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى القصير مع التركيز على الأزمة الإنسانية التي يتسبب بها التحرك السكاني القسري وعلى المدى المتوسط والبعيد، وينبغي ذكر الحاجة لمراقبة العمليات التي تنفتح فيها الديمقراطية وتترسخ وتحدث عمليات من التطور الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، وقد كانت ردة فعل معظم الحكومات إعلان إجراءات اقتصادية واجتماعية مصممة لتخفيف الاضطراب الاجتماعي والبطالة بين الشباب والتحكم بأسعار الغذاء وغيرها، وينبغي دعم الثورة العربية كفرصة لتعزيز الديمقراطية وتسريع التقدم نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي ألا يؤدي الوضع الذي تم وصفه سابقاً إلى التركيز

الشديد على الأمن والتحكم بالهجرة وخاصة من وجهة نظر أوروبية أحادية الجانب على الرغم من أنه يجب عدم إهمال أهمية الحرية والأمن والعدالة في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية بأكملها، ويعود سبب ذلك إلى التأثير الفوري لعمليات التغيير بالإضافة إلى بقاء الظروف البنيوية التي كانت وراء تدفق الهجرة فجوة فيما يتعلق بالثروة والظروف المعيشية بين الساحلين الجنوبي والشمالي للبحر المتوسط وارتفاع مستويات الفقر والضغط الديموغرافية وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ونقص فرص التوظيف وانخفاض الأجور وظروف العمل السيئة وخاصة في الاقتصادات التي يحمل فيها القطاع غير الرسمي ثقلًا كبيراً، ويظهر تحليل الأسباب الاقتصادية للهجرة كيف تستمر اختلافات الهجرة بالإضرار بدول جنوب وشرق البحر المتوسط مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي خلال سنوات الأزمة على الرغم من أنه في معظم دول جنوب وشرق البحر المتوسط كان إجمالي الناتج المحلي يتحسن قبل بداية الأحداث السياسية والاجتماعية.

ويمكن لهذه العوامل أن تتفاقم، وعلى بعض دول جنوب وشرق البحر المتوسط التي شهدت أشد الثورات أن تتعامل مع أسوأ الظروف الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للعديد من العوامل، وهي تشمل التقلص الشديد للقطاعات التي تحمل ثقلًا كبيراً من إجمالي الناتج المحلي كالسياحة والتتقيب عن النفط والانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر والعودة الجماعية للعمال المهاجرين كعودة 1.5 مليون مصري أو 120000 تونسي كانوا قد أجبروا بسبب الحرب الأهلية في ليبيا على العودة إلى دولهم الأصلية، فهم فقدوا وظائفهم كما أوقفوا تدفق الحوالات المادية التي كانوا يرسلونها إلى بلادهم. وبالتالي فإنه من الضروري الإصرار على الحاجة للتعامل مع الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية بتبني منهج متكامل وبنيوي واسع يحقق التوازن بين السياسات للتحكم بتدفق الهجرة وإدارتها ويهتم بشكل خاص بهجرة الأيدي العاملة وسياسات التعاون وتطور الدول في المنطقة، ولهذا السبب يجب الأخذ بعين الاعتبار إطار عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط وتقديمها وتطبيقها ونتائجها ودرجة تلبية أهدافها وتبني برامج التعاون.⁽⁸⁾

II. السياسة الأوروبية تجاه الهجرة

تم تطبيق معاهدة شنغن في 14/06/1985، وكان هدفها الإلغاء التدريجي للضبط على الحدود المشتركة وتأسيس حرية الحركة لجميع مواطني الدول التي وقعت الاتفاقية بالإضافة إلى تعاون الشرطة والقضاء بين هذه الدول ضمن إطار نظام شنغن للمعلومات (SIS).

وفيما بعد وخاصة في أكتوبر/تشرين الأول 1999 في تمبير، قرر رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية والقدرة على استيعاب المهاجرين الجدد والتكامل معهم مع حماية كاملة للحقوق الأساسية للمواطنين وذلك لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك الآمن للدول الأعضاء.

وفي عام 1999 تم تطبيق معاهدة أمستردام، ووفقاً لها فإن سياسة الهجرة هي مسؤولية الاتحاد الأوروبي وخاصة في مجالات متطلبات الدخول والإقامة بالإضافة إلى الإقامة والهجرة غير الشرعية، وقد تبنت المعاهدة إجراءات تحدد الحقوق والشروط التي يمكن فيها لمواطني دولة ثالثة مقيمين في إحدى الدول الأعضاء أن يقيم في دول أعضاء أخرى وتوقعت التناغم التدريجي لسياسات الهجرة والفيزا ومنح اللجوء بين الدول التي وقعتها.

وقد تبني مجلس الاتحاد الأوروبي في 4 و 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 برنامج هاغ متعدد السنوات والذي يضع أهدافاً لتقوية الحرية والأمن والعدالة ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ما بين 2005 و 2010، وقد كانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية والمواطنة وتحديد نهج متوازن للتعامل مع الهجرة وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفرض إجراءات لجوء مشتركة وضمان إجراءات وقائية دنيا للحصول على العدالة.

وفي النهاية وبعد برنامج تمبير للعدالة والشؤون الداخلية الذي تم إطلاقه عام 1999 وبرنامج هاغ الذي انتهى عام 2009 تم إطلاق برنامج ستوكهولم للفترة بين عام 2009 و 2014، وقد تم وضع إطار جديد للاتحاد الأوروبي من خلال هذا البرنامج للتعاون حول الجمارك والقضاء والشرطة بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى سياسة اللجوء والهجرة والفيزا.

1. معاهدة شنغن

لم تشمل معاهدة روما تناغم قوانين الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمواطني دول العالم الثالث، إلا أنه لم يكن هناك سياسة مشتركة حول دخول وإقامة مواطني دول العالم الثالث إلى المجتمع حيث أن التحكم بالهجرة يندرج ضمن اختصاص كل دولة على حدة، إلا أن تشكيل مجال مجتمع داخلي بدون حدود قد أدى إلى تعبير بعض الدول الأعضاء عن ضرورة سياسة أوروبية للهجرة بالإضافة إلى إلغاء التحكم بالحدود بين دول المفوضية الأوروبية يشمل حرية الحركة لمواطني دول العالم الثالث.

وتسوية شنغن مشمولة في نصين أساسيين: (1) اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران 1985 بين اتحاد BENELUX الاقتصادي وجمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بإلغاء التدرجي للسيطرة على الحدود (2) ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن التي تم توقيعها في يونيو/حزيران 1990 والتي تكمل الاتفاقية وتحدد الشروط وتضمن تطبيق حرية الحركة والتي لم يتم تطبيقها حتى عام 1995، وقد تم ضم الاتفاقيات والقواعد التي تم تأسيسها ضمن هذه الاتفاقية إلى الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة أمستردام في مايو/أيار عام 1999، وفي معاهدة لشبونة تم ضم تسوية شنغن وبعض التدابير الاحتياطية الإضافية في البروتوكول 19.⁽⁹⁾

وتم ضمان حرية الحركة في مناطق شنغن تدريجياً، وقد قامت الدول التي وقعت الاتفاق بإلغاء الحدود الداخلية وتشكيل حدود خارجية موحدة فقط حيث تتم إجراءات التحكم والدخول الرسمي⁽¹⁰⁾، وقد تم تطبيق إجراءات وقواعد مشتركة تتعلق بالدخول والإقامة والفيزا وتطبيقات اللجوء والتحكم بالحدود ضمن مناطق شنغن، ولموازنة حرية الحركة وإلغاء التحكم بالحدود الداخلية قامت الدول الأعضاء بتقوية التعاون بين قوى الشرطة والسلطات القضائية للقضاء على الجريمة المنظمة⁽¹¹⁾، وقد تم إنشاء قاعدة بيانات للأشخاص والبضائع يمكن للسلطات الوطنية المختصة أن تصل إليها⁽¹²⁾، وبالإضافة إلى النظام الرئيسي يوجد نظام وطني في كل دولة من الدول الأعضاء يتصل بالنظام المركزي، وقد تم تأسيس مكاتب لطلب المعلومات الإضافية عن المدخل الوطني في جميع دول شنغن لتبادل المعلومات الإضافية.

ويواجه الاتحاد الأوروبي ضرورة ضمان عدم تقييد حركة ودخول الأشخاص والبضائع بالإضافة إلى تعزيز الأمن لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير المنظمة، وقد ساعد تغير

السياسة الدولية بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر/أيلول 2011 على تطبيق الأمن، وبالإضافة إلى تطور نظام شنغن تم إنشاء ودعم نظام مراقبة الحدود الأوروبية (EUROSUR) ووكالة الحدود الخارجية FRONTEX.

2. الهجرة غير الشرعية في إطار السياسات الأوروبية

عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها فيما يتعلق بإيجاد نظام متكامل للتحكم بالحدود يجمع الأدوات وآليات المراقبة بالاعتماد على والتكيف مع تدفق الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وداخله، ووفقاً لبيانات دليل EUROSTAT الإحصائي والمنظمة الدولية للهجرة والدول الأعضاء فإن من المقدر أن 80% من المهاجرين غير الموثقين يعيشون في مناطق شنغن، ويتوقع أن نصفهم قد دخلوا الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني لكنهم فقدوا وضعهم القانوني بعد انتهاء صلاحية الفيزا.⁽¹³⁾

ويجب أن لا نقرأ هذه النتائج من جانب واحد، فقد طرح الاتحاد الأوروبي بشكل متكرر قضية الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء كمطلب أساسي لتحسين السلامة، وتبقى سياسة الهجرة المشتركة والواقعية هدفاً ويستمر الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع القضية عبر خط دقيق يفصل الهجرة الشرعية وغير الشرعية.

وفي عام 1998 أوجدت الدول الأعضاء في اتفاقية شنغن لجنة دائمة تقوم (1) بالتأكد من أنه تم الالتزام بجميع الشروط لإلغاء التحكم بالحدود من قبل الدول الأعضاء التي ترغب بالانضمام إلى اتفاقية شنغن (2) بالتأكد من التطبيق الجيد لاتفاقية شنغن من قبل الدول الأعضاء الذين يطبقون الاتفاقية، إلا أنه قد نشأت بعض الأسئلة حول فعالية هذه الآلية، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 قامت المفوضية بتسليم اقتراح جديد يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء لتطبيق الإجراءات لتسهيل حماية منطقة ليس لها أي حدود داخلية.⁽¹⁴⁾

ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يحتاج لسياسة متكاملة وشاملة ستسمح بإزالة الضغط عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وضمان القوى العاملة الضرورية لأوروبا الهرمة، ووفقاً للمفوضية الأوروبية فإنه في عام 2060 وبالحفاظ على المعدلات الحالية من الهجرة سيتناقص عدد العمال في أوروبا بمعدل 110 مليون عامل عن العدد في الوقت الحالي وذلك لتمويل المعدلات الحالية من الإنفاق الاجتماعي وخاصة المعاشات التقاعدية، ومن المقدر أنه في عام

2020 سيكون هناك نقص بحدود واحد مليون عامل في قطاع الصحة فقط، ولذلك تعتبر المفوضية أن إيجاد الفرص للعمل القانوني لشعوب دول العالم الثالث أمرٌ ذو أولوية.

3. المعاهدة في مواجهة الظروف الجديدة

زادت تطورات الربيع الماضي في دول شمال إفريقيا تدفق الهجرة إلى أوروبا مما شكل ضغطاً ليس على دول الدخول فحصب وإنما في الدول التي تحافظ على الروابط التقليدية مع مواطني الدول الأصل كفرنسا، وحين قررت إيطاليا بإصدار 20000 فيزا مؤقتة تتبعها قرار فرنسا بزيادة الضغط لتقوية التحكم بالحدود الداخلية بشكل مؤقت، كما قامت الدنمارك لمعرفتها أنها الوجهة الأخيرة للعديد من الذين يدخلون أوروبا بإعلام المفوضية بأنها ستقوم بتقوية التحكم بحدودها مما يتعارض مع معاهدة شنغن وفقاً لرئيس اللجنة.

وتعهد وزراء الداخلية في الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الاستثنائي في 12 مايو/أيار 2011 بحماية تسوية شنغن والاستجابة للحاجة للقضاء على الخوف من الغريب ضد التدفق الجماعي لمواطني دول العالم الثالث.⁽¹⁵⁾

وقدمت المفوضية في جهودها لعلاج حالة الطوارئ رسالة خاصة عن الهجرة⁽¹⁶⁾، وقد أكدت المفوضية شنغن الالتزام باتفاقية شنغن وقدمت اقتراحاتها لتقوية الحدود الخارجية وحوكمة أكثر توضيحاً لشنغن، وقد وافقت على وضع آلية سيتم تطبيقها في حالات الأزمة الحقيقية وستسمح باتخاذ قرارات على المستوى الأوروبي الذي يمكن فيه للدول الأعضاء إعادة التحكم بالحدود ولأي مدة.

وركز المجلس على ثلاث ركائز: أ) تقوية حوكمة شنغن ب) الشراكة الجيدة مع دول جنوب البحر المتوسط ج) سياسة اللجوء، وقد تم التركيز على مراجعة حوكمة شنغن لمعالجة الهجرة غير الشرعية وضمان التحكم الفعال بالحدود الخارجية لجميع الدول الأعضاء وبناء الثقة بفعالية إدارة الهجرة من قبل الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تبني هذه المبادرات بالإضافة إلى إجراءات قصيرة المدى من قبل المفوضية (المساعدة التقنية والمالية للدول الأعضاء لعلاج التدفق وخاصة من تونس ومصر ودعم الناس الذين هربوا

من ليبيا بالتعاون مع المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى)، كما قامت بتطبيق برامج إعادة توطين لتخفيف ضغوط الهجرة وخاصة عن إيطاليا ومالطا.

وبمقتضى هذه الاستشارات قدمت المفوضة سيسيليا مالمستروم ثلاث أوراق هامة حول:

- اقتراح تعديل النظام 2001/539 حول الفيزا.

- حوار مع دول جنوب البحر المتوسط حول الهجرة والانتقال والأمن.

- التقرير السنوي عن الهجرة واللجوء (2010).

ويقدم اقتراح المفوضة لتعديل إجراءات الفيزا إدخال مادة وقائية تسمح في بعض الظروف الاستثنائية بالإدخال المؤقت لمتطلبات الفيزا لمواطني دول العالم الثالث، وسيخفف ذلك العواقب السلبية لوصول عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي، ووفقاً للمفوضة فإن التعديلات المقترحة ستزيد من الثقة بالدول الأعضاء فيما يتعلق بالحوكمة في قطاع الفيزا والتحرر المستقبلي من نظام الفيزا، وبالتالي يبدو أن هناك طريقة متساهلة ستسمح في وقت الأزمة برفع مستويات التدفق بدون مراجعة تسوية شنغن بكاملها.

4. عملية برشلونة

عملية برشلونة هي اتفاق شراكة أوروبة متوسطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر المتوسط ويغطي القطاعات التالية: (1) الحوار السياسي والأمن (2) التعاون المالي والاقتصادي (3) التعاون الإنساني والثقافي والاجتماعي.

وفي قمة برشلونة لعام 2005 تم تقديم فصل رابع من التعاون فيما يتعلق بالهجرة والتكامل الاجتماعي والعدالة والأمن، وقد تم عقد هذه القمة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان برشلونة واهتمت بشكل خاص بتطوير برامج التعاون الاقتصادي والاجتماعي وبرامج التعاون حول قضايا الهجرة.

وفي 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 تم عقد أول اجتماع وزاري أوروبة متوسطي عن الهجرة في ألغراف في البرتغال حيث تم التركيز على أنه ينبغي من أجل الهجرة الشرعية استكشاف سوق العمل في البداية والقضاء على أسباب الهجرة (دعم التطوير في دول الأصل)، وفيما يتعلق

بالحجرة غير الشرعية تمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين إلى دولهم.

وفي قمة باريس لعام 2008 تمت المصادقة على اتفاق الاتحاد من أجل المتوسط، وهي تطوير عملية برشلونة مع أهداف تشمل: مكافحة الهجرة غير الشرعية والتأكيد على الصلة بين الهجرة والتطور بالإضافة إلى تشكيل أوروبا هادئة وقوية بتعزيز الهجرة التي تتم إدارتها بشكل مشترك لمصلحة جميع الأحزاب ذات الصلة.

ومن المعروف أنه لتطوير الأهداف التي تم وضعها من قبل برنامج برشلونة للعمل لخمس سنوات (28 نوفمبر/تشرين الثاني 2005) وأول اجتماع وزاري أوروبومتوسطي حول الهجرة تم تشكيل البرنامج الأوروبومتوسطي الثاني للهجرة، ومن بين الأمور الأخرى فإنه يعالج قضايا تتعلق بإصلاح الهجرة وقانون الهجرة.

وفي النهاية فإن من البارز الأهمية التي تعزوها الجمعية البرلمانية الأوروبومتوسطية (EMPA) إلى الهجرة، وقد ركزت الجمعية البرلمانية الأوروبومتوسطية من بين أشياء أخرى على جانب حماية حقوق الإنسان والحاجة للتكافل والتعاون وأهمية عملية التكامل وإدراك حقوق المهاجرين.

ومن المعتقدات الشائعة أن واقع الهجرة المعقد في المنطقة الأوروبومتوسطية تتزايد أهميته في السنوات الأخيرة ويتطلب منهجاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة متعددة الأبعاد ويعالج عالمياً القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الأشياء الأخرى فإن هذا النهج ينطوي على عدم تخفيف معالجة التحديات الفطرية لبعده يتعلق بالأمن، وينبغي التركيز على العلاقة بين سياسات الهجرة مع مجموعة سياسات التعاون ضمن إطار عملية الشراكة الأوروبومتوسطية لضمان الإسهام في تقوية البعد الإقليمي فيما يتعلق بواقع الهجرة.

وتشكل سياسات التعاون في أبعادها المختلفة - الاقتصاد والتجارة والحوار الاجتماعي والسياسي - العمود الفقري لعملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط مما يؤثر في العوامل التي تحدد واقع الهجرة في المنطقة وبالتالي ترتبط بقوة بسياسات التعاون حول قضايا الهجرة، وبالنظر إلى ذلك فإن من المناسب تقييم نتائج التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة في مجال التعاون

الاقتصادي والاجتماعي وقبل كل شيء الهجرة ضمن إطار برنامج عمل مشترك تم تبنيه في قمة برشلونة لعام 2005.

وقد يكون من المناسب تحديد وتقييم الجهود التي تم بذلها في مجال التعاون حول الهجرة القانونية وخاصة منذ أن تم اعتبار تسهيل الحركة القانونية للمهاجرين⁽¹⁷⁾ واحداً من العوامل الأساسية للتعاون، وفي هذا المجال يتم أخذ حاجة دول الأصل والوجهة بعين الاعتبار وهناك تحليل للإمكانيات لتسهيل وتبسيط إجراءات الهجرة القانونية للعمال استجابة للحاجات.

كما أن من الضروري عكس التحديات المستقبلية التي ستواجه عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط خلال السنوات القادمة، وهي تشمل معرفة إن كان إعادة إطلاق عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط مصحوباً بتطبيق كافٍ للوسائل المالية للتعاون وبفعاليتها وتقييم إن تمت تقوية التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة وفي سياق الظروف الاقتصادية الحالية فرض سؤال عن أي درجة ستتطلب تأثيرات الأزمة طويلة الأمد تقوية لسياسات التعاون الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال الهجرة.

كما يكون من المناسب معرفة كيف أثرت الأحداث الأخيرة لما يسمى "ربيع الثورات العربية" في الهجرة في المنطقة وكيف يمكن الاستفادة من فرصة دعم الترسخ الديمقراطي في هذه الدول بالإضافة إلى التقدم نحو أهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسات التعاون.

وسيكون من الضروري التعمق في الاتجاهات المخفية والهجرة غير الشرعية في الوضع الحالي وتحليل أسبابها بالإضافة إلى اقتراح سياسات التعاون للقضاء على هذه الظواهر.

وفي النهاية فإنه ينبغي الاهتمام بالدور الهام الذي يمكن للمنظمات التي تمثل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁸⁾ أن تؤديه في تطوير سياسات الهجرة والتعاون في منطقة البحر المتوسط بالإضافة إلى العمل الذي تؤديه المجالس الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الأوروبية ومتوسطة والتي كرست اهتماماً كبيراً للمعالجة الكلية لواقع الهجرة من وجهة نظر إقليمية.

III. أسس السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين

إن قضية اللجوء والهجرة أحد أهم اهتمامات القضاء الدولي في ظل تنامي الازمة السورية، ومن قبلها العراق وأفغانستان، ومالها من تداعيات مختلفة على دول الإرسال والاستقبال. (19)

لقد شهدت سياسات الدول الأوروبية تجاه القادمين إليها شبه تحديد في القواعد والسياسات خاصة منذ التسعينات، حيث استقرت على ضبط المجال أمام الوافدين، وتضييق الخناق وفقا لأطر قانونية ومؤسسية، خاصة في ظل الإجراءات المعقدة في إطار الحفاظ على الدولة القومية ومخاوف الإرهاب. (20)

حيث لم تكن هناك سياسة موحدة للتعامل مع اللاجئين والهجرة في الدول الأوروبية، بل كانت الدول نتعامل بشكل منفرد مع الأزمة، وكانت طرق التعاطي متباينة إلى حد كبير، فبينما تقوم بعض الدول باستقبال اللاجئين بشكل كبير ومكثف انطلاقا من القيم الإنسانية التي يطبعها الاتحاد - مثل ألمانيا وفرنسا - كانت هناك دول أخرى ترفض استقبال اللاجئين واتخذت إجراءات مشددة ضدهم - مثلا المجر والنمسا - بما دفع دولا أخرى في الاتحاد ألمانيا وفرنسا - لتوجيه انتقادات حادة للمعاملة غير الإنسانية والسياسية المخزية التي تنتهجها الحكومة المجرية تجاه اللاجئين كما وصفها وزير الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس". (21)

وقد برزت أزمة الهجرة غير الشرعية والقادمين الجدد إلى أوروبا من خلال ارتفاع عدد المهاجرين، حيث بدأت هذه الأزمة اساسا في صيف 2015 تحديدا منذ أغسطس 2015، حيث يعبر الآلاف من السوريين نحو أوروبا، وقد أشارت الأبحاث الأخيرة أن الهجرة غير النظامية في البحر المتوسط من ضفته الجنوبية نحو الشمالية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة كانت هجرة اقتصادية لمهاجرين يبحثون عما يعرف "بالفردوس الأوروبي"، أما الآن فهي هجرة ناتجة عن النزاعات السياسية المسلحة التي يشهدها بعض الدول. (22)

فمنذ الانتفاضات العربية في 2011 أدت الاضطرابات والقتال التي شاهدها منطقة الشرق الأوسط غلى موجات كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا، بحثا عن حياة أفضل، وهربا من الحروب الأهلية، والجماعات، والفقر.

وبحسب المركز الفرنسي للإحصاءات العلمية فقد قتل 29 ألفا 917 مهاجرا خلال رحلات الهجرة غلى أوروبا، ويقدر عدد الذين ماتوا غرقا في المتوسط بالفي مهاجر منذ بداية 2015، أي

نحو ستة اضعاف العدد الغارق سنة 2014، وهو 3500 شخص، في حين أن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قالت أن أكثر من 207 ألف شخص عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا في عام 2014 نصفهم من سوريا وأريتريا. (23)

1. قضايا توطين اللاجئين

تزعمت كل من ألمانيا وفرنسا والسويد - وهي أكثر الدول الأوروبية التي استقبلت اللاجئين في الفترة الأخيرة - الحث على ضرورة وجود سياسة أوروبية موحدة للتعامل مع اللاجئين، مع ضرورة تقوم بالأساس على "نظام الحصص" بما يحقق تقاسما عادلا للاجئين في دول أوروبا، على أن تكون تلك السياسة شاملة، بداية من قواعد وإجراءات التعامل مع طلبات اللجوء واستقبال اللاجئين، مروراً بوضع قواعد لإعادة الأشخاص الذين دخلوا بشكل غير قانوني، مع الحفاظ على كرامتهم، وحتى تحديد ماهية الدول الآمنة التي يمكن توزيع اللاجئين عليها بما ليمثل عبئا على تلك الدول، وفي الوقت نفسه لا يهدد أمنها، فقد ارتفع العدد من 40 ألف لاجئ خلال مايو 2015 إلى 120 ألف لاجئ خلال سبتمبر 2015، لكن الحديث يدور حاليا حول الخطط لزيادة العدد إلى 160 ألف لاجئ وهو العدد الذي يمكن توطينه ولا نتحدث على توطين كل من وصلوا إلى أوروبا حيث بلغ عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا عام 2015 إلى 441.2 ألف لاجئ حتى سبتمبر 2015. (24)

2. تعزيز الاعتبارات الأمنية

لا يمكن إنكار أن سياسات أوروبا أصبحت أكثر تشددا عن سابقتها بعد أحداث باريس الإرهابية، كما أنها في الوقت نفسه تزامنت مع ردود الفعل الشعبية المتطرفة التي واجها اللاجئون في أوروبا فلم تمض ساعات على أحداث باريس حتى انطلقت هجمات ضد اللاجئين (حرق مخيم كاليه للاجئين في فرنسا، والاعتداء على لاجئ في بلدة "ترالسوند" وانفجار منشأة معدة لاستقبال اللاجئين بالسويد)، وتوافق ذلك ايضا مع بروز خطاب سياسي حاد من جانب بعض الدول الراضية لسياسات استقبال اللاجئين في أوروبا لما قد تمثله من عبء اقتصادي وأمني عليهم. (25)

وفي هذا السياق جاءت موافقة وزراء خارجية وداخلية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم الطارئ في 18 مايو 2015 رسميا على القيام بعملية بحرية لمحاربة وتهريب المهاجرين في البحر

المتوسط تحت اسم "يونا فور"، وهذا يتطلب الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي عبر قرار يشير إلى الفصل السابع من الميثاق للأمم المتحدة.⁽²⁶⁾

كما اعتمدت أوروبا على تكثيف الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية عن طريق استحداث مؤسسات مهمتها مراقبة الحدود وأهميتها، ومن أهمها وكالة "الفرون تكس" التي نشأت في 2004 ومقرها وارسو، وتقدر ميزانيتها السنوية حالياً بنحو 90 مليون يورو، كما تم تفعيل آلية جديدة تسمى "رابيت" (فرق التدخل السريع على الحدود)، تستخدم بطلب من دول العضو وتم نشرها أول مرة في اليونان عام 2010 فضلاً عن عملية "ماري نستروم" التي دشنتها إيطاليا في أكتوبر عام 2013 وتوقفت في نهاية عام 2014.

وتشير التقارير إلى أن الاتحاد الأوروبي ينوي لإنفاق ما يزيد على ثلاثة مليارات يورو من أجل تحويل أوروبا إلى قلعة آمنة ومساعدة دول أوروبا التي تعد ممراً للاجئين وتحديد إيطاليا، واليونان، ومالطا، وأخيراً تم تقديم مبلغ 200 مليون يورو إلى اليونان لبناء المزيد من الأسوار على حدودها لكن لا يزال هذا المبلغ غير كافٍ لتأمين كافة حدودها وخصوصاً أثينا.⁽²⁷⁾

3. التميز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين

في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلى أوروبا تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعنى أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات، ومن بينهم اللاجئين السوريون، ولكن هذه الادعاءات واهية⁽²⁸⁾. فسوريا على سبيل المثال أصبحت ساحة للصراعات بين القوى الإقليمية وبعضها من جهة وبين القوى الدولية وبعضها من جهة ثانية، بل وبين الفواعل دون الدول من جهة ثالثة.⁽²⁹⁾

4. إقامة مراكز إيواء للاجئين

في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتميز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، لمنح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى دول الاتحاد

الأوروبي في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول على فرصة تحقيق "الحلم الأوروبي"، ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا.⁽³⁰⁾

خلاصة القول أن أوروبا تمر بمأزق مهم وبمرحلة مفصلية في تاريخها، ويستلزم الأمر مزيدا من التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي، ومزيد من المرونة في توضيح الرؤى المختلفة، حيث أن السير بصورة واضحة على المبادئ الأساسية للاستراتيجية الأوروبية التي تتمثل في التشاركية والتي توضح مشاركة كافة دول الأعضاء في تحمل إدارة الأزمة وعدمت كفل دول واحدة بها، كما تشتمل الاستراتيجية على الدفاع على القيم الأوروبية، وكذلك الهوية الأوروبية في ظل وجود هاجس بتحول المسلمين إلى أغلبية في المجتمعات الأوروبية لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع معدل المواليد بينهم مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.⁽³¹⁾

وفي طبيعة الشروط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، حيث تنتشر عوامل الدفع وال جذب السكان ب قوة علقدر مظاهر التباين، ويمكن الإشارة إلى أهم المناطق التي تجري فيها الهجرة غير النظامية بشكل جلي والمتمثلة في المحاور الأساسية التالية:⁽³²⁾

- الحدود المكسيكية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أمريكا اللاتينية.
- دول شرق آسيا خصوصا ما بين اندونيسيا وأستراليا.
- هناك دول أسيوية وإفريقية أخرى تنظم من خلالها عمليات هجرة غير نظامية أو منفردة، أو جماعية باتجاه بلدان الجذب الواقعة في الشمال، أو بعض دول الجنوب كالبرازيل مثلا.
- ولعل حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر من أهم مناطق عبور المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا، وبعض الدول الأسيوية وحتى دول من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تشكل الدول الأوروبية مركز استقطاب رئيسي للمهاجرين غير النظاميين في العالم، إن لم نقل الأول من حيث حجم التأثير.

IV. اشكالية الجغرافية المتوسطة كمنطقة عبور رئيسية لتدفقات الهجرة غير النظامية

على مر العصور، شكل البحر الأبيض المتوسط مركز إشعاع حضاري ومنطقة تعاقبت عليها أهم الحضارات في التاريخ الحديث والقديم، بحيث أنه في أي جهة من جهات البحر الأبيض المتوسط تجد آثار الحضارات القديمة التي تعبر عن الإرث التاريخي لهذا البحر الذي كان عاملا مساعدا ومهما في قوة أي حضارة. (33)

يكتسي البحر الأبيض المتوسط قيمة جغرافية هامة نظرا لمركزية موقعه في الكرة الأرضية، وهذا ما جعل السياسات الدولية، وسياسات جميع الوحدات السياسية في النظام الدولي تولى اهتماما بأن يكون لها علاقة بالبحر المتوسط من أجل خدمة مصالحها الحيوية.

وإلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوى كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، الجزائر) ومنطقة الخليج العربي المتمثلة في العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان، وكازاخستان)، وهذا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر رئيسي للسفن حاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مروراً عبر قناة السويس ومضيق بل طارق كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاث الأطلسي، الهندي والهادي، ويمكن القول أن البحر المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية. (34)

انطلاقاً من معظم الدراسات فإن الدول المتوسطية وفقاً للمعيار الجغرافي هي تلكا لدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، وطبقاً لهذا المعيار فهي واحد عشرون دولة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، البانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، قبرص، الأراضي الفلسطينية المحتلة، مالطا.

أما المعيار الإستراتيجي لتحديد الدول المتوسطية فيقصد به وجود جملة من العلاقات والتكاملات والارتباطات ذات نمط تعاوني في النواحي السياسية، الاقتصادية.. إلخ، تجعل مجموعة من الدول التي لا تنتمي إلى المجال المتوسطي ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي)، وتعمل على تدعيم التعاون معها في منطقة البحر المتوسط. (35)

وعلى خلاف المعيار الجغرافي نجد أن المعيار الإستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول فهو يتسع ويضيق وفقا للدول ورؤيتها لمصالحها وأهدافها في التعاون المتوسط⁽³⁶⁾، وهذا نجد دولا مثل الأردن، موريتانيا والبرتغال تعتبر متوسطة بالمعيار الاستراتيجي نظرا لنشاطها المتوسطي إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، وحتى دول الخليج العربي تمت الإشارة إليها أثناء إطلاق المبادرة الإيطالية - الإسبانية في سنة 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط الذي يضم دول الخليج العربي، إيران وأوروبا.

1. طرق ومنافذ الهجرة غير النظامية في المنطقة المتوسطية

من الناحية الجغرافية يتوفر البحر الابيض المتوسط على مجموعة من الجزر تتميز بقربها من السواحل الشمالية والجنوبية للمتوسط تساعد على تنظيم عمليات الهجرة غير النظامية البحرية نذكر منها: (37)

- في الحوض الغربي للمتوسط توجد جزر البليار الإسبانية، إضافة إلى جزيرتي كورسيكا الفرنسية، وسردينيا الإيطالية.
- أما في وسط البحر المتوسط، فإن جزيرة مالطا تعتبر من أهم الجزر ومنطقة عبور رئيسة لقوارب المهاجرين غير النظاميين، حيث تقع في منتصف المسافة بين جبل طارق وبورسعيد على بعد ألف ميل تقريبا من كل منهما، وهناك كذلك جزيرتي باتيلاريا وصقلية وتقعان في أقصر مسافة بين الشاطئين الأوروبي والإفريقي.
- في شرق المتوسط نجد جزر كورفو، كريت، رودس والديدوكانيز، إضافة إلى جزيرة قبرص الاستراتيجية الواقعة شمال شرق المتوسط.

أ - معبر دول المغرب العربي للمهاجرين غير النظاميين من إفريقيا إلى أوروبا:

تعد دول المغرب العربي (شمال إفريقيا) من المعابر الرئيسية للهجرة غير النظامية على معظم دول أوروبا الغربية، ووفقا لبيانات منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير النظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون شخص غالبيتهم من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتتميز هذه الدول بأنها دول مصدر وعبور واستقبال للمهاجرين غير النظاميين في نفس الوقت، فلقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى في العقدين الأخيرين تزايدا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى أوروبا، يتوجه معظمهم إلى الجزر المحيطة بكل من إسبانيا، مالطا، إيطاليا عبر المنافذ البحرية للمغرب، ليبيا، تونس والجزائر، بينما استقر عدد منهم في هذه الدول. (38)

ب - معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية:

تعتبر تركيا محطة عبور رئيسة للمهاجرين غير النظاميين القادمين من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية غلى أوروبا الغربية، ذلك أنها تستقبل الآلاف من المهاجرين من أفغانستان، إيران، العراق، باكستان، ودول أسيوية أخرى، إضافة إلى دول أوروبا الشرقية كروسيا، جورجيا، أوكرانيا لاتخاذها معبرا إلى اليونان وإيطاليا ثم باقي الدول الأوروبية. وقد شهدت مؤخرا دول انضمت غلى الاتحاد الأوروبي حديثا دخول أعداد معتبرة من المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء إلى أراضيها، كبلغاريا ورومانيا عبر تركيا.

وغالبا ما يدخل هؤلاء المهاجرين إلى تركيا بطريقة نظامية ويتجاوزون مدة الإقامة المسموح بها في انتظار عبورهم غلى دولة من دول المقصد بمساعدة جماعات تهريب المهاجرين، حيث يتواجد بمراكز الاحتجاز الإداري في تركيا بلغاريا ورومانيا أعداد كبيرة من الشباب القادمين من منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، كما تم تسجيل حالات وفاة بالمئات لشباب لم يتمكنوا من العبور إلى اليونان عبر منطقة إزمير التركية وماتوا غرقا أثناء محاولة اجتياز الحدود التركية.

ج - معبر مصر إلى أوروبا:

تعد مصر دولة مصدرة للعمالة المهاجرة، كما أنها نقطة عبور كذلك للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء القادمين من دول كالسودان، إثيوبيا، الصومال واليمن والسوريين في الآونة الأخيرة بفعل الأوضاع السياسية في هذا البلد، وتتميز جل الدول المصدرة للهجرة في هذه المنطقة بعدم الاستقرار السياسي والنزاعات والحروب وهذا يجعل عددا هاما من العابرين من هذه النقطة من طالبي اللجوء.

يستخدم الراغبون في الهجرة غير النظامية من مصر القوارب للوصول إلى ليبيا ثم الجزائر والسواحل الإيطالية القريبة، إضافة على قبرص واليونان ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي.⁽³⁹⁾

2. تدفقات الهجرة غير النظامية في المنطقة متوسطة

الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين في المتوسط هي الدول التي ينحدر منها المهاجرون غير النظاميون، وهي دول جنوب المتوسط على وجه الخصوص ونذكر منها دول منطقة شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر)، الدول العربية الآسيوية (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، إضافة إلى تركيا، إيران، العراق، أفغانستان، وهناك كذلك دول أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا، روسيا، بلا روسيا، وتتميز الدول المذكورة بأنها قريبة نسبيا من الناحية الجغرافية إلى دول الاستقطاب الرئيسية للمهاجرين غير النظاميين والمتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي عموما، وهناك كذلك الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء ودول آسيوية أخرى تنظم بها عمليات للهجرة غير النظامية عبر نقاط عبور محددة.

أما دول الاستقبال بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين فهي الدول التي تمثل الوجهة النهائية للمهاجرين غير النظاميين بعد نجاح عملية الهجرة وهي الدول الواقعة شمال المتوسط عموما، لاسيما إسبانيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، السويد، هولندا وبلجيكا.

وبالنسبة للمهاجرين غير النظاميين القادمين من دول ليس لها منفذ بحري على البحر الأبيض المتوسط، فإنهم يتخذون من تلكا لدول المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط نقاط عبور بغرض الوصول إلى دول المقصد أو الاستقبال، أي أن هجرة العبور هي عبارة عن هجرة مؤقتة في إطار عملية الهجرة غير النظامية، وهنا يبرز دول شبكات تهريب المهاجرين المتواجدة في دول العبور التي اتخذت شكلا منظما وتقاطعت في نشاطاتها ومصالحها بالجماعات الإجرامية المنظمة العاملة في مجال الاتجار بالأشخاص والجماعات الإرهابية في هذه المناطق.

ومن أهم دول العبور في المتوسط نجد دول المغرب العربي تونس، الجزائر ودرجة أكبر المغرب، للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء وكذا مصر، بالنسبة للمهاجرين القادمين من منطقة القرن الإفريقي (إثيوبيا، الصومال، السودان)، واليمن، إضافة على تركيا للمهاجرين القادمين من الدول الآسيوية وأوروبا الشرقية وشمال إفريقيا بدرجة أقل.

وتصنف بعض دول جنوب المتوسط باعتبارها دولا مصدرة، دول عبور ودول استقبال في نفس الوقت وأهم هذه الدول دول المغرب العربي، مصر وتركيا، حيث تعاني دول المغرب العربي مؤخرا من موجات كبيرة للهجرة، ففي الجزائر مثلا أشارت التقديرات أنه من بين 30 إلى 35 ألف مهاجر، يكفي أقل من ثلثهم بعبور التراب الجزائري بينما يحاول البقية الاستقرار والإقامة في الجزائر أما في المغرب فقد تم تسجيل دخول حوالي مليوني شخص قادمين من دول إفريقية في الخمس سنوات الأخيرة. (40)

وتعرف المنظمة الدولية للهجرة تدفقات الهجرة المختلطة بأنها عبارة عن حركات لمجموعات من الأشخاص تضم اللاجئين، طالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين وآخرين، وتعتبر هذه الحركات غير نظامية، وهي في الغالب تدفقات هجرة من أجل العبور أي تنقلات يقوم بها أشخاص غير حائزين على الوثائق اللازمة لعبور الحدود بهدف الوصول إلى وجهة محددة بطريقة غير مسموح بها.

توجد هذه التدفقات في كل مناطق العالم، وتستدعي اهتماما من قبل الدول والرأي العام، بحيث أن هذه التدفقات تطرح مشاكل خاصة بالنسبة للدول نظرا لطابعها غير النظامي أي مخالفة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالدخول والخروج من أراضي الدولة، يتعرض الأشخاص المشاركون فيها لمخاطر عديدة تتمثل أساسا في انتهاكات حقوق الإنسان، التمييز العنصري، الأمر الذي يستدعي عناية خاصة بهذه الفئات. (41)

تعطي البيانات الواردة في الملحق رقم 01 المتعلقة بتوزيع المهاجرين النظاميين لدول جنوب المتوسط في العالم طبقا لإحصائيات دول المنشأ (2008 – 2009) (42)، فكرة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة المتوسطية بشكل عام، يحد أن تدفقات الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط تتجه بشكل أساسي على الاتحاد الأوروبي بنسبة 65% من نسبة التدفقات في جميع مناطق العالم، حيث يوجد في دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما يقارب 9 ملايين مهاجر ينحدرون من دول جنوب المتوسط، لتليها الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي بنسبة 21%، أي حوالي 2.7 مليون مهاجر، ثم باقي مناطق العالم بنسبة 14% وهو ما يعادل 1.7 مليون مهاجر من بين 12.6 مليون مهاجر من دول جنوب المتوسط في العالم.

إن تحليل هذه البيانات الإحصائية الواردة في الملحق رقم 2⁽⁴³⁾، يسمح بتكوين نظرة شاملة عن ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، فالأرقام المقدمة لا تعبر إلا عن الانتهاكات والمخالفات المرتبطة بالدخول والإقامة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي التي تم اكتشافها وتوقيف مرتكبيها، أي أن هذه المعطيات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعطي صورة حقيقية عن الظاهرة.

فبالنسبة لمحاولات اجتياز المراكز الحدودية للاتحاد الأوروبي بطريقة غير نظامية فإنها تقارب المائة الألف في المتوسط، وهو رقم مرتفع نسبيا، حيث أن أغلب هذه المحاولات تكون إحدى دول جنوب المتوسط نقطة انطلاق لها أو نقطة عبور منها، ورغم تعدد جنسيات الأشخاص الموقوفين (الملحق رقم 02)، فإن نسبة الموقوفين المنحدرين من دول الضفة الجنوبية للمتوسط تبقى معتبرة.

مثلا تمت الإشارة إليه، فإن عمليات الهجرة غير النظامية هي في الغالب عمليات منطقة من طرف جماعات تهريب المهاجرين بشبكاتها المعقدة المتواجدة في دول المصدر، العبور والاستقبال حيث تأخذ على عاتقها تسهيل عمليات العبور بشتى الوسائل من بينها تزوير وثائق السفر، تسخير الوسائل البشرية والمادية لتنظيم عمليات للهجرة غير النظامية بحرا، حيث تم القبض في هذا الإطار على حوالي 32.000 شخصا خلال السنوات الأربع الأخيرة مسئولين عن تهريب الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي، حسب الإحصائيات الواردة في الجدول، حيث أن هذا الرقم يعكس دور وخطورة شبكات تهريب المهاجرين.

يشكل اللاجئين الوافدين من مناطق مختلفة من العالم لاسيما المناطق القريبة جغرافيا من الاتحاد الأوروبي مصدر قلق دائم بسبب تزايد أعدادهم بشكل ملفت في السنوات الأخيرة، موازاة مع زيادة بئر التوتر السياسي والأمني في المنطقة المتوسطية، فقد عرفت بعض دول المغرب العربي والشرق الأوسط حراكا سياسيا واسعا في إطار ما يسمى "الربيع العربي"، أخذ أبعادا عسكرية في شكل نزاعات مسلحة في كل من ليبيا وسوريا، مما ساهم في تزايد أعداد اللاجئين، إضافة إلى بئر التوتر التي كانت قائمة كالنزاع العربي الإسرائيلي، أزمة دارفور، أفغانستان وغيرها، وهذا ما يفسر الربط بين سياسات الهجرة واللجوء التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

يقابل الزيادة في عدد اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين زيادة في عدد الأشخاص المبعدين من الاتحاد الأوروبي وحالات رفض منح تأشيرة الدخول ولو أنها زيادة غير متناسبة، إلا أنها

تدخل ضمن نسق قانوني وسياسي تتبعه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الهادف إلى التحكم في تدفقات الهجرة، وفقا للبيانات الإحصائية الواردة في الجدول.

وتؤكد المعطيات المتعلقة بالمهاجرين غير النظاميين الذين تم توقيفهم أثناء محاولتهم اجتياز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي حسب الجنسيات (10 دول الاولى)⁽⁴⁴⁾، أن المهاجرين غير النظاميين المنحدرين من دول الضفة الجنوبية للمتوسط يشكلون أعلى نسبة من بين مجموع الأشخاص الذين تم توقيفهم أثناء محاولتهم اجتياز الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، في كل من الجزائر، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، فقد بلغ عدد الأشخاص الموقوفين لهذه الدول على التوالي في السنوات من 2010 إلى 2012، 30840، 9018، 2036، 1536، 5984. كما نلاحظ تزايد أعداد السوريين الموقوفين بنسب جد مرتفعة، فقد انتقل العدد من 459 سنة 2010 إلى 6216 سنة 2012.

كما يستنتج من تصفح الملحق رقم 04 المتضمن الجدول المتعلق بالمتوفون والمفقودون في الطرق البحرية للهجرة غير النظامية من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا من سنة 2000 إلى سنة 2008، أن من أبرز سمات الهجرة غير النظامية من مناطق جنوب وشرق المتوسط أن عملياتها تتم انطلاقا من منافذ بحرية، حيث غالبا ما تقوم مجموعة من الأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 40 سنة، متكونة من 10 إلى 20 فردا بتوفير مبلغ مالي لشراء قارب أو مركب صغير أو متوسط الحجم، إضافة إلى بوصلة الملاحة وجهاز النزول والتفريغ من المركب، للقيام بمغامرة عبور المتوسط التي تستغرق ما بين 6 إلى 10 ساعات تقريبا للوصول إلى إسبانيا، ومن 12 إلى 15 ساعة للوصول إلى إيطاليا انطلاقا من السواحل الجزائرية، وعادة ما تكون الوجهة إحدى الجزر التابعة لدول أوروبا الجنوبية (إسبانيا، مالطا، إيطاليا، قبرص، اليونان) القريبة من نقاط الانطلاق بالسواحل الجنوبية للمتوسط.⁽⁴⁵⁾

ونجد من بين هؤلاء المجازفين نساء وأطفالا قصر تتراوح أعمارهم ما بين 16 و158 سنة، ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة فمنهم الجامعيون والموظفون، ولا يقتصر الأمر على فئة البطالين فقط.

يطلق على هذه العملية تسميات مختلفة في الدول المعنية أو دول العبور، "كالحرقة" في الجزائر، "الحرقان" في المغرب، والحريك في تونس، إلا أن المدلول لا يتغير حيث أنه يستمد دلالاته من النار وتأويلاتها المجازية من السرعة والهلاك⁽⁴⁶⁾، فالغرق لا يتطلب وقتا كبيرا على اعتبار أن الفرد يتجه نحو الموت وبسرعة، فهذه اللفظة تدل على الانتحار الذاتي والمهاجرون غير النظاميون لا يعبرون للحواجز الجمركية وللحدود أية أهمية، بل منهم من يحرق كل الأوراق الشخصية من أجل إتلاف كل الأدلة على هويته حتى لا يتم التعرف إليه.

إن هذه المجازفة الخطيرة يكون لها تبعات وخيمة، وينتج عنها مآسي كبرى، حيث يفقد هؤلاء الشباب حياتهم نتيجة لفشل عملية العبور لأسباب عديدة كنفاد وقود محركات قواربهم، سوء الأحوال الجوية وغيرها من الأسباب، غلا أن النتيجة واحدة وهي الموت غرقا، وحتى في حالة عبورهم فغالبا ما ينتهي بهم المطاف في قبضة حرس الحدود للدول الأوروبية.

إن الأرقام المشار إليها في الملحق رقم 04 تشر إلى الموتى والمفقودين جراء محاولات الهجرة غير النظامية انطلاقا من شمال إفريقيا إلى الجزر الأوروبية المجاورة، وهي تعبر عن الآثار الخطيرة لظاهرة الهجرة غير النظامية على حياة الأفراد، وقد دقت المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان ناقوس الخطر مؤخرا جراء الأعداد المخفية للمهاجرين الذين يموتون في جنوب وشرق المتوسط أثناء محاولات عبورهم للاتحاق بصفته الشمالية، وهي ما يستدعي تكاتف جميع الفاعلين للقضاء على هذه الظاهرة.

لقد أصبحت دول جنوب وشرق البحر المتوسط بدرجة كبيرة دول عبور وهجرة، وتظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير نظامي، ولاجئ أو طالب للجوء، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول على أوروبا ويفشلون فإنهم يجدون عملا ويبقون في دول جنوب وشرق البحر المتوسط، ويشكل هذا التطور عدداً متزايداً من المهاجرين غير النظاميين في هذه الدول مما يتقلها بشكل كبير حيث إنه يبقى الأجور منخفضة جدا ويزيد معدل البطالة المرتفع أصلا في أسواق العمل المحلية ويحفز هجرة الأيدي العاملة الداخلية إلى الاتحاد الأوروبي.⁽⁴⁷⁾

جدول رقم 1: تقرير حلف الابحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008 – 2009

نوع الهجرة	العدد
هجرة نظامية	2.001.963
هجرة غير نظامية	المهاجرون للعمل 3 – 3 مليون
	اللاجئون ⁽⁴⁸⁾ 1.467.359
	المهاجرون العابرون أكثر من 200.000
	مجموع المهاجرين غر النظاميين يقارب 3.600.000
المجموع	يقارب 5.600.000

إن هذه الإحصائيات ليست على درجة كبيرة من الدقة نظرا إلى صعوبة جمع البيانات المتعلقة الهجرة غير النظامية، وهذا منطقي إذا ما أخذنا في الحسبان الطبيعة غير النظامية لهذه الهجرة، ورغم ذلك فإن هذه المعطيات الإحصائية تقدم صورة واضحة عن حجم تدفقات الهجرة غير النظامية إلى دول جنوب المتوسط ويبين الجدول التالي تدفقات الهجرة النظامية وغير النظامية إلى هذه الدول.

خاتمة:

من خلال العرض السابق يمكن القول أن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية بصفة خاصة تمثل مأساة إنسانية بكل المقاييس، فعلى مدار جميع مراحلها من التجنيد والسفر والقبض والاحتجاز والترحيل والإقامة تكون حقوق هؤلاء الأفراد عرضة لشتى أنواع الاعتداءات والانتهاكات، حيث يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، ولإبراز حجم هذه الانتهاكات يكفي أن نقول أن هذه الظاهرة تشكل مساسا بحق جوهري من حقوق الإنسان وهو

الحق في الحياة، إضافة إلى حقوق تصنف على أنها لصيقة بالشخصية لا تقل أهمية عنه كالحق في السلامة الجسدية وحرمة الإنسان وحرية التنقل.

إن سياسات التقييد ورقابة الحدود التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الظاهرة والمدعومة بترسانة من التشريعات التي تضاعف قوانين الحظر قد ولدت ارتفاعا في معدل الهجرة غير النظامية وزيادة في شبكات تهريب المهاجرين، مما أدى إلى صعوبة التحكم في الظاهرة بمراعاة كاملة لحقوق الإنسان وأصبح تحديا كبيرا للاتحاد كتنظيم دولي إقليمي، ولجميع الدول المشكلة للفضاء المتوسطي بشطريه الشمالي والجنوبي وللعالم أجمع، وقد أوجدت التطورات السياسية المتسارعة جراء الحروب والنزاعات التي تعرفها المنطقة العربية بيئة ملائمة ومجالا خصبا لزيادة تدفقات المهاجرين غير النظاميين بوتيرة عجيبة لتخلف عددا هائلا من الضحايا فاق جميع التصورات والتوقعات.

لم تعد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بمنأى عن الهجرة غير النظامية والمتاجرة بالبشر، فهناك أفواج من المهاجرين تتوافد على المنطقة الرابطة بين إفريقيا والدول الأوروبية، وتقوم دول المشرق والمغرب العربيين خلال الأعوام الماضية بمواجهة هذه الأفواج الجديدة التي تصعب السيطرة عليها، حيث تواجه بعض دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص موجات كبيرة للهجرة قادمة من دول جنوب الصحراء ليس فقط من أجل العبور إلى أوروبا، بل إن عددا معتبرا من هؤلاء يحاولون الاستقرار في هذه الدول لتصبح دولا مصدرة، ومستقبلة، ودول عبور للهجرة في نفس الوقت. (49)

ونظرا لعوامل عديدة مثل ضعف مستويات التنمية، وعدم توفر الإمكانيات اللازمة للتكفل بالعمالة الوافدة، يجد المهاجرون أنفسهم في هذه الدول كذلك عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، ولقد اتخذت دول الجنوب آليات قانونية في صورة قوانين لدخول الأجانب وإقامتهم ومغادرتهم وذلك لمواجهة تزايدا للهجرة غير النظامية، كما هو الحال بالنسبة للمغرب في عام 2003، وتونس في عام 2004، والجزائر في عام 2008، لكن هذه القوانين التي تفرض عقوبات صارمة يتم تطبيقها على القائمين بالمتاجرة كما يتم تطبيقها على المهاجرين أنفسهم على حد سواء، لا تعقبها أية تشريعات لحماية المهاجرين من سوء استغلال الإدارة أو سوء معاملة العاملين، مما أثار انتقادات

منظمات حقوق الإنسان حيث وجدوا فيها ما يدعو من جهة إلى تصعيد المأساة الإنسانية الخطيرة بالفعل، ومن جهة أخرى إلى الخضوع أمام الضغوط الأوروبية على حساب العلاقات من الجيران لاسيما الأفارقة. (50)

إن الحد من الهجرة غير النظامية واحترام حقوق المهاجرين غير النظاميين الأساسية في المتوسط لا يمكن التطرق إليها إلا في إطار العلاقات الأورومتوسطية، لأن النظر في الإشكالية بتمعن يجعلنا نقول إنه من غير الممكن إطلاقاً أن تتمكن ضفة من حل المشكلة دون مساعدة الضفة الأخرى، إذا ما وضعنا في الحسبان الفكرة الراسخة أن مشكلة مشتركة لا تحل إلا بالشراكة بين ضفة جنوبية مصدرة للمهاجرين ومركز عبور لهم، وضفة شمالية تشكل المقصد والملاذ لهم.

ونظراً لأن الشراكة بين الدول محددة باعتبارات ومحددات سياسية تخضع لموازين القوى، نلاحظ أن هناك كتلة سياسية واقتصادية واجتماعية موحدة في الشمال تتمثل في الاتحاد الأوروبي تمتلك كل مقدرات القوة في جميع الأصعدة في مواجهة مجموعة من الكيانات المشتتة والمنقسمة يعمل كل منها في إطار مصالح الضيقة في الجنوب، إضافة إلى ذلك فإن كل التجمعات واللقاءات الإقليمية التي تطرقت إلى معالجة المسألة في إطار الحوار الأورومتوسطي لم يكتب لها النجاح لنفس السبب.

وهو ما يبرز الحاجة على تكتل سياسي إقليمي في دول جنوب المتوسط يفاوض حول المسألة ويملك الأوراق المناسبة التي تجعل من موقفه قويا في مواجهة الاتحاد الأوروبي، إذ أن اتحاد المغرب العربي كان من الممكن أن يمارس هذا الدور باعتبار جميع الدول الأطراف فيه تعاني من الهجرة غير النظامية لولا الجمود الذي يعرفه هذا التنظيم لأسباب معروفة.

من جهة أخرى، لقد بات من الضروري إزاء هذا الموقف أن يتم التنسيق بين السلطات الحكومية في الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، وتعزيز الحوار وتثمين نتائج المؤتمرات الأورومتوسطية التي عقدت والرامية إلى الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية وتطوير سبل التعاون بين الأجهزة الأمنية المعنية بهذه الظاهرة لدول الشمال والجنوب. (51)

كما خلصنا بالنسبة إلى أسباب الظاهرة أن البعد الاقتصادي يكاد يكون أهم دافع للهجرة غير النظامية بشكل عام وفي المنطقة المتوسطية بشكل خاص، ويظهر ذلك جليا في التباين الواضح

في المستويات النمو والتطور الاقتصادي بين صفتي المتوسط، مع ذلك فلا بد أن نهمل البعد السياسي والأمني الذي يمكن اعتباره بعدا ظرفيا ناجما عن التطورات آنية وتحولات سياسية تعرفها المنطقة في الظروف الحالي.

وعليه، يجب النظر إلى حل مشكلة الهجرة غير النظامية بعيدا عن التدابير الأمنية، بل ينبغي اتخاذ إجراءات وقائية في إطار التضامن الدولي، والتركيز بشكل أكبر على تطوير برامج التعاون لدعم النمو الاقتصادي بمختلف أبعادها، في محاولة لخلق الثروة ومناصب العمل لاستقطاب فئة الشباب التي تعتبر الخزان الأساسي للمرشحين للقيام بمحاولات هجرة في إطار غير نظامي، أي أنه يتوجب إبداء اهتمام خاص لمعالجة الأسباب العميقة للمشكلة، والتي ترتبط بمستويات المعيشة في دول المصدر حيث ينبغي الشروع في برامج محددة لتحقيق هذه الغاية.

ولقد خلصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالنظام القانوني الدولي لحماية المهاجرين غير الشرعيين أنه لا يشكل نظاما قانونيا مستقلا، فهو جزء لا يتجزأ من القانون الدولي لحقوق الإنسان التي يجب أن تطبق على هؤلاء الأشخاص، مع الإشارة إلى أن النصوص القانونية الدولية لم تتناول هذا الموضوع بشكل واضح وصريح، حيث أنه لا توجد اتفاقية على المستوى الدولي تتطرق لإشكالية الهجرة غير النظامية، رغم وجود العديد من التقارير والدراسات والأعمال الصادرة عن بعض الهيئات في إطار نظام الأمم المتحدة المعنية في هذا الشأن كمجلس حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة وبعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة كل في مجال نشاطه، إضافة إلى المنظمات الدولية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.⁽⁵²⁾

وفي هذا السياق، وفيما يخص الجانب القانوني في الدراسة، هناك حاجة على قيام جميع الدول بإجراء دراسة متأنية لقوانينها وسياساتها قصد الاستجابة بالشكل المطلوب للقضايا التي يواجهها المهاجرون غير النظاميون والتكفل بوضعيتهم الحرجة، وضمان عدم تأثر حقوقهم بالآليات والإجراءات المتخذة لمكافحة الظاهرة، وهذا هو السبب الذي يجعل من المهم أن تنظر الدول في معالجة الهجرة على نحو يراعى حقوق الإنسان.⁽⁵³⁾

من منظور آخر، يجب أن ترسخ معايير حقوق الإنسان في النظم القانونية للهجرة والتنظيمات الإدارية ذات الصلة بها، كما يجب أن يحظى الجانب المتعلق بالاندماج الاجتماعي بالأهمية

اللازمة، حيث أنه لوحظ ازدياد كراهية الأجانب والمشاعر المعادية للمهاجرين والممارسات التمييزية التي تمس حقوق الإنسان للمهاجرين، ويعتبر ذلك أمراً في غاية الخطورة لاسيما إذا ما ربطناه بالقوانين والبرامج السياسية الرامية إلى تحريم المهاجرين واستبعادهم.⁽⁵⁴⁾

ونظراً للترابط بين جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، فإن عدم حماية وضمان الحقوق المدنية والسياسية المقررة يمكن أن يكون له أيضاً عواقب وخيمة على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعكس بالعكس، فعلى سبيل المثال، فمثلاً بالنسبة لأطفال المهاجرين غير النظاميين، فإن عدم تسجيلهم عند الولادة يحرمهم من الحق في الحصول على الهوية الشخصية والجنسية وقت الولادة، طبقاً للمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل⁽⁵⁵⁾، وينتج عن ذلك أيضاً حرمانهم من الحصول على التعليم، ومن المهم أن نلاحظ أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدماج الاجتماعي واندماج المهاجرين، مما يمكنهم بدوره من عيش حياة منتجة اقتصادياً وثريّة ثقافياً واجتماعياً.

نتائج الدراسة

يمكن تحديد أبرز نتائج الدراسة كما يلي:

- تستنتج هذه الدراسة بالأساس وجود نقص واضح في حماية المهاجرين العابرين اليوم. ففي شتى أنحاء العالم، يتزايد عدد النساء والرجال والأطفال الذين يركبون مخاطر الرحلة بحثاً عن الأمان والكرامة ويواجهون الإيذاء والاستغلال في أثناء العبور. وعدم وجود استجابة قائمة على الحقوق إلى هذه الهجرة يفضي إلى المزيد من المخاطر بالنسبة إلى المهاجرين العابرين ويسفر عن وفيات وإصابات وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.
- إن الاستجابة إلى الهجرة العابرة تزداد اعتماداً على القوة العسكرية وتركيزاً على الهواجس الأمنية، ما يسمح للدول وللجهات الفاعلة الأخرى باستخدام مجموعة من الإجراءات القائمة على التدخل في الخصوصية والمفتقرة إلى الشفافية بل إجراءات تعسفية، في ظل تدقيق ورقابة محدودين⁽⁵⁶⁾. ويمكن اعتبار الضرر الناجم عن تلك التدابير أثراً عرضياً مؤسفاً من آثار حفظ الأمن الوطني، بدل اعتباره شاغلاً كبيراً في حد ذاته من شواغل حقوق الإنسان.

- يشكل نقص البحوث والبيانات المتعلقة بحالة المهاجرين العابرين ثغرة فادحة وعقبة كأداء تعوق بلورة استجابات سياساتية فعالة ومستدامة وقائمة على الحقوق. وتشمل المسائل التي تستدعي مزيداً من البحوث والبيانات أثر تهريب المهاجرين على حقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾، واحتجاز المهاجرين العابرين وبدائل الاحتجاز⁽⁵⁸⁾، والعنف بالمهاجرين والوفيات في أثناء العبور⁽⁵⁹⁾.
- مرت جريمة الإتجار بالبشر بمراحل وصور وأشكال عدة قامت على أثرها المنظمات الدولية والإقليمية والدول على مكافحتها بصورها التي تظهر بين حين وآخر حيث اعتبر الرق والعبودية من أقدم جريمة الإتجار بالبشر.
- صعوبة تقدير حجم وانتشار جريمة الإتجار بالبشر لأسباب مختلفة منها تتمثل بضعف الأجهزة المعنية في الدول وطبيعة الفئات المستهدفة (النساء والأطفال) وقدرة مرتكبيها على التخفي والتستر على الأجهزة المعنية وذلك بسبب الفئة المستهدفة والتي تمثل في أغلب الأحوال الأطفال والنساء وكون أسبابها ترتبط بعوامل عدة تم ذكرها في الدراسة.
- جريمة الإتجار بالبشر جريمة متطورة وتدار في أغلب الأحيان بواسطة جماعات منظمة تدر عليهم أرباحاً طائلة حيث صنف ثالث أكثر جريمة انتشاراً بعد جرمي المخدرات وتهريب السلاح. كما تظهر هذه الجريمة بصور وأشكال جديدة تتطور حسب التطور الحياتي للبشرية من النواحي المختلفة التطور التكنولوجي والاقتصادي والطبي ومثالها الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت.
- لا توجد دولة بمنأى عن هذه الجريمة والتي في أغلب الأحيان لا تعترف بالحدود وتكون (عبر وطنية) بحيث ترتكب في دولة ما وضحاياها من دولة أخرى للاستغلال بهم في دولة ثالثة حيث أشارت التقارير الدولية المتعاقبة أن هذه الجريمة تنتشر بشكل كبير وتصنف ثالث أكبر جريمة من حيث الدخل المتأتي. وترتبط هذه الجريمة ارتباطاً وثيقاً بالآزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة والانفلات الأمني وضعف وتورط الأجهزة الأمنية المختلفة المعنية بالكشف وضبط مرتكبيها.
- أن جريمة الإتجار بالبشر ذات طابع خاص كون موضوعها وسلعتها الإنسان وبالتالي تعتبر جريمة منافية ومخالفة للشرائع السماوية والمواثيق الدولية. كما كشفت الدراسة عن أن الدول الأوروبية لها دور في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة

مصالحتها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصاً)، نتاج المشكلات الاقتصادية، حيث تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسببات الهجرة... ولا شك أن ذلك يعزى إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصوراً في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظراً للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالباً ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطاً وصوراً متعددة.

الهوامش والمراجع:

¹ من أهم الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولان المكملان لها، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين وآخر لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين لها حتى ديسمبر 2002.

² LORENZO ZAMTRANO (EDS.), NEW HORIZONS IN U.S. MEXICO RELATION: RECOMMENDATIONS FOR POLICYMAKERS: U.S-MEXICO BILATERAL RELATIONS. TEXAS UNIV. OF TEXAS PUBLICATIONS, 2001, P20.

³ منظمة الأمم المتحدة. تقرير التنمية البشرية. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2009.

⁴ تنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى في مقاصد الأمم المتحدة:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية...."، راجع المادة الأولى ميثاق الأمم المتحدة.

⁵ أنظر نص التقرير على الرابط: http://www.uncjin.org/CICP/traff_e.pdf.

⁶ فيليب، فراغ. تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009. معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، مركز روبرت شومان.

⁷ أداء سوق العمل وتدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: العوامل المحددة والتأثيرات. وثيقة اتفاقية رقم 60 لعام 2010.

⁸ أدرك الاتحاد الأوروبي مؤخراً الصعوبات الاقتصادية التي ستسببها التغيرات السياسية في المنطقة مما سيتطلب مساعدة مالية على الرغم من أن ذلك سيكون مشروطاً بتقديم الديمقراطية وحقوق الإنسان. "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب منطقة البحر المتوسط". COM (2022) في 8 مارس/آذار 2011.

⁹ نسخة مدمجة من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة حول العمل على الاتحاد الأوروبي، مجلة مسؤولي الاتحاد الأوروبي، النسخة 83، صص 290-292.

¹⁰ تم توقيع ميثاق تطبيق اتفاقية شنغن في 19 يونيو/حزيران 1990، وقد انضم إليه بعد ذلك إيطاليا (في 27.11.1990) وإسبانيا والبرتغال (25.6.1991) واليونان (6.11.1992) والنمسا (28.4.1995) والدنمارك والسويد وفنلندا (19.12.1996) والنرويج وآيسلندا (19.12.1996) وإستونيا وجمهورية التشيك وليتوانيا وهنغاريا ولاتفيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا (21.12.2007)، وفي 30 مارس/آذار 2008 تمت عملية التوسيع بإلغاء التحكم بحدود مطارات هذه الدول وبين هذه الدول واثني عشرة دولة كانت في نظام شنغن، وتحتل الدنمارك مكانة خاصة بينما يمكن لإيرلندا والمملكة المتحدة أن تسهما في جميع أو في جزء من التدابير الاحتياطية لتسوية شنغن بعد تصويت مجهول لمجلس الدول التي تشارك في الاتفاقيات وممثلي الحكومات الذين يمثلون الدول الأعضاء.

¹¹ المادة 92، ميثاق التطبيق: نظام شنغن للمعلومات (المعروف باسم SIS).

¹² راجع نظام المفوضية الأوروبية رقم 2006/1987 للبرلمان الأوروبي ومجلس 20 ديسمبر/كانون الأول 2006 حول تأسيس تطبيق واستخدام نظام معلومات شنغن الجيل الثاني (SIS II)، وقد حصل حراس الحدود وموظفو الجمارك وسلطات الفيزا وتطبيق القانون في مناطق شنغن بكاملها على الجيل الثاني من نظام شنغن للمعلومات (SIS II).

¹³ وسائل جديدة لاستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود الأوروبية، MEMO/08/85، 13.2.2008.

¹⁴ مسودة تقرير عن اقتراحات للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن (COD) 2010/0312 في 13.4.2011.

¹⁵ اجتماع المجلس رقم 3085 (12.5.2011).

COM¹⁶ (2011) النهائي 248 (4.5.2011).

¹⁷ خاتمة أول اجتماع وزاري أوروبومتوسطي حول الهجرة، ألغراف، 18 و 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

¹⁸ كما هو موجود في التوصيات عن تقرير عام 2004 عن الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأوروبومتوسطية. إعادة التوازن بين إشبيلية وتمبير.

¹⁹ التميمي، محمد رضا. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، الجزائر، جانفي 2011، ص211.

²⁰ عمرو مسعد، عبد العظيم. جرائم الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص51.

- ²¹مجلة السياسة الدولية، العدد 203، يناير 2016، ص148.
- ²²حوات، علي. الهجرة غير الشرعية على أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. مرجع سابق، ص28.
- ²³محمد صباح، سعيد. جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة". مرجع سابق، ص32.
- ²⁴مد صباح، سعيد. جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة". مرجع سابق، ص44.
- ²⁵التميمي، محمد رضا. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، العدد الرابع، الجزائر، جانفي 2011، ص250.
- ²⁶مجلة السياسة الدولية، العدد 203، يناير 2016، ص168.
- ²⁷مجلة السياسة الدولية، العدد 201، يوليو 2015، المجلد 5، ص180.
- ²⁸التميمي، محمد رضا. الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، العدد الرابع، الجزائر، جانفي 2011، ص250.
- ²⁹الغرابوي، ضياء. أزمة الهجرة واللجوء على أوروبا. مركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/10/8، ص4 - 5.
- ³⁰صباح، سعيد. جريمة تهريب المهاجرين "دراسة مقارنة". مرجع سابق، ص44.
- ³¹الغرابوي، ضياء. أزمة الهجرة واللجوء على أوروبا. مركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/10/8، ص4 - 5.
- ³²الحسن، عثمان، ونور، محمد، وعوض الكريم المبارك، ياسر. الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص17.
- ³³BALTA, Paul. Al mediterrance: defies et enjeux, ED l'Hamattan, Canada, 2000, p12.
- ³⁴سيليريه، بيير. الجغرافيا الاستراتيجية. ترجمة: أحمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر، طبعة أولى، دمشق (سوريا)، 1998، ص7.
- ³⁵زغدار، عبد الحق. إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010، ص140-144.
- ³⁶مخير، اسامة فاروق. تعريف الدولة المتوسطة: دراسة لخصائص الاجتماعية والاقتصادية. الأهرام الإلكتروني، السياسة الدولية، الموقع الإلكتروني <http://digital.ahram.orgeg/articles>
- ³⁷سيليريه، بيير، مرجع سابق، ص7-8.
- ³⁸الحسن، عثمان، ونور، محمد، وعوض الكريم المبارك، ياسر. مرجع سابق، ص41.

³⁹الأصفر، أحمد عبد العزيز. الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة. الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم

الأمنية، الرياض - المملكة السعودية، 2010، ص60.

⁴⁰تملالي، ياسين. الجزائر: ارض نزوح وهجرة، مجلة الثقافات المتوسطية، النسخة الإلكترونية:

<http://arabic.babelmed.net/tahqiq-sahafi/90-youth-imgration/412-algeria-immigration.html>

⁴¹organization international pour les Migrations. Migrations irregulieres et flux composites: approche de L'o I M. 90 eme session, MC/INF/297, 19 octobre 2009, pl 2.

⁴²بيانات اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية: CARIM 2008/2009

⁴³FRONTEX, Annualriskanalysis .Risk analysis unit, warsaw, april 2013, p12.

⁴⁴FRONTEX, Annualriskanalysis, op cit p21.

⁴⁵غربي، محمد. التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجاً. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، الجزائر، 2012، ص54.

⁴⁶بن فريشة، رشيد. جريمة مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ابو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010، من 04.

⁴⁷فيليب، فراغ. تقرير حلف الأبحاث التطبيقية عن الهجرة الدولية 2008-2009. مرجع سابق، ص10.

⁴⁸لم يأخذ في حساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين التابعين لوكالة الأونروا.

⁴⁹مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 92 لسنة 2004، نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي، التقرير السادس، الطبعة الأولى، رقم المطبوع 4-613043-92، جنيف، 2004، ص10.

⁵⁰الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص22.

⁵¹الحصايري، محمد إبراهيم. بلدان جنوب المتوسط وموسم الهجرة الجديد إلى الشمال. منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://arabnyheter.info/ar/archives/68441>

⁵²هذا ما تم استنتاجه من خلال استعراض مجمل النصوص القانونية على المستوى الدولي ذات الصلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الهجرة غير النظامية.

⁵³تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص5.

⁵⁴تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ديربان جنوب إفريقيا،

ص14.

⁵⁵المفوضية السامية لحقوق الإنسان. حقوق غير المواطنين. مرجع سابق، ص 37.

⁵⁶انظر الوثيقة A/HRC/23/46، الفقرة 75. وإضافة إلى ذلك، تقدر تكلفة بناء الحواجز واستخدام نظم المراقبة والمركبات العسكرية والطائرات المسيرة والمعدات الأخرى في المناطق الحدودية بمبالغ ضخمة ومذهلة.

⁵⁷لابد من إجراء المزيد من البحوث بشأن العلاقات المعقدة بين قرارات المهاجرين وممارسات المهربين والاستجابات السياسية. انظر:

JACOB TOWNSEND AND CHRISTEL OOMEN, BEFORE THE BOAT: UNDERSTANDING THE MIGRANT JOURNEY, (BRUSSELS, MIGRATION POLICY INSTITUTE, 2015), P. 13.

متاح على الصفحة: www.migrationpolicy.org/node/15288

⁵⁸سلط المشروع العالمي المعني بالاحتجاز الضوء على نقص فادح في المعلومات المتعلقة بعدد المهاجرين وملتزمسي اللجوء المحتجزين في جميع أنحاء أوروبا. أنظر:

Global detentionproject, the uncouncted:detention of migrants and AsylumSeekers in Europe, 2015.

⁵⁹لاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجود حاجة خاصة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالأسباب الأساسية للعنف بالمهاجرين وبأسرهم وأنماط الهجرة. انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

Combating violence againstmigrants:criminal justice measures to prevent, investigate, prosecute and punish violence against migrants, migrant workers and theirfamilies and to protectvictims (Vienna, 2015).